

الجماعات المحلية وإشكالية التوفيق بين تقديم خدمة نوعية والإستقلال المالي.

Local communities and the problem of reconciling the provision

of quality service and financial independence

أ. لعمرى محمد.

المركز الجامعي النعامة.

mermoh.71@ gmail.com

تاريخ القبول: 2018/12/24

تاريخ المراجعة: 2018/12/05

تاريخ الإيداع: 2018/04/22

الملخص:

إن مشاريع إصلاح المالية وجباية المحلية أصبح في صلب اهتمامات السلطات العمومية وذلك ما عبرت عنه جملة النصوص التشريعية والتنظيمية علي رأسها قانون الجماعات المحلية وقوانين المالية ، الإستثمار والصفقات العمومية لأجل تعزيز مساعي الدولة الرامية إلي عصرنة الإدارة المحلية كما أصبح من الضروري تحديد مبادئ وأساليب جبائية لامركزية توكل للمجالس المحلية المنتخبة من تصور وإعداد وتنفيذ سياسة جبائية محلية فعالة علي غرار ما يمارس في معظم دول العالم ، وذلك مع تجنب أي معارضة لمبدأ وحدة وتناسق النظام الجبائي الوطني .

الكلمات المفتاحية: عصرنة ، مرفق محلي ، الجباية المحلية، مخططات تنموية.

RESUME

La reforme de la finance et la fiscalité locale sont devenues maintenant parmi les primordiales des autorités publique consacres avec une ensemble de textes législatives et organiques parmi eux les lois de collectivités locales commune et willaya- finance et investissement marche publique renforçant les initiatives de l'état pour modernisation de l'administration locale.

Il est également nécessaire de définir des principes et des méthodes décentralisés qui permettent aux conseils locaux élus d'envisager, d'élaborer et de mettre en œuvre une politique fiscale locale similaire à celle pratiquée dans la plupart des pays, tout en évitant toute opposition au principe d'unité et d'harmonisation du système fiscal national

Mots clés : modernisation . structures local .fiscalité locale. Plan de développement.

المقدمة

ان المتتبع للإصلاحات عميقة المسجلة ضمن مخطط عمل الحكومة في مجال اصلاح الجباية المحلية لمواجهة تحديات المرحلة التي تعيشها الجزائر في ظل ازمة تدني أسعار النفط من جهة ومن جهة اخرى و بالنظر إلى أهمية الجانب المالي المحلي في تحقيق اللامركزية ، لا ينكر ما ستوفره هذه التطلعات من موارد مالية معتبرة تمكن الجماعات المحلية من بناء استقلالية مالية لنفسها و تعزز نشاطها الاقتصادي و تساعد على تحقيق برامجها التنموية المحلية و تعكس نوعية الخدمة العمومية المحلية المقدمة للمواطن.

الإشكالية:

- هل تمكن المرفق العام ممثلا في الجماعات المحلية من استرجاع دوره التنموي الحقيقي من خلال استغلالها لإمكاناتها المحلية تدعم استقلاليتها مالية وتعكس نوعية الخدمات العمومية التي تقدمها ؟
وللإجابة على هذا التساؤل ارتأينا اعتماد الخطة الآتية :

المبحث الأول: اجراءات تسيير الخدمات العمومية المحلية وعصرنة المرافق المحلية الإدارية.

المطلب الأول : اجراءات تسيير الخدمات العمومية المحلية.

المطلب الثاني : أسس عصرنة المرافق المحلية الإدارية.

المبحث الثاني: الدور الاقتصادي للجماعات المحلية ليات تفعيله .

المطلب الأول: تنشيط الإستثمار المحلي .

المطلب الثاني : ليات تفعيل الدور الاقتصادي للجماعات المحلية .

المبحث الأول: اجراءات تسيير الخدمات العمومية المحلية وعصرنة المرافق المحلية الإدارية.

لأجل تلبية حاجات المواطن وتقديم خدمات ذات نوعية جاءت السلطات المركزية بعدة تدابير لتخفيف العبء على المواطن و ضمان السير الحسن للمصالح المكلفة بتقديم الخدمة العمومية وبالأخص على المستوى اللامركزي تمثلت في اجراءات تسيير الخدمات العمومية المحلية التي سنتطرق إليها في المطلب الأول وأسس عصرنة المرافق المقدمة لهذه الخدمات من خلال المطلب الثاني.

المطلب الأول : اجراءات تسيير الخدمات العمومية المحلية.

يكن تسيير الخدمات العمومية التي تسهر الجماعات المحلية على توفيرها في انجاز مشاريع هامة تحضن معظم

الخدمات العامة كتوفير الماء الشروب ، التطهير ، النقل الحضري ، الصحة العمومية ... الخ وذلك بتسطير برامج

تستجيب لتطلعات المواطن والإدارة على السواء تسهر الجماعات المحلية على تنفيذها في اطار صلاحياتها لاسيما في مجال

تنظيم الطرقات ، التعمير ، تدابير تشجيع الاستثمار ، نظافة المحيط وفق مخططات ترقى بالخدمة العمومية من أهمها

تكريس تهيئة حضرية مبنية على أسس علمية حديثة لتسهيل تنقل المواطنين والأجانب وكذا تدخل مختلف المصالح

الخدماتية العمومية و الخاصة كالأمن الوطني والحماية المدنية وخدمة الطوارئ الطبية والمساعدة والبريد والاتصالات

(1) وغيرها بالإضافة علي إشرافها المباشر علي خلق المشاريع الاستثمارية المحلية ومن بين هذه المخططات نجد :

- عملية تسمية وإعادة تسمية المباني والأماكن العمومية التي تنعكس علي الحياة العامة وتؤثر مباشرة علي

الاحتياجات اليومية للمواطن وتمكن من ادراج الأنظمة المعلوماتية في تسيير المدن وترقيتها ووضع قاعدة بيانات وطنية بخصوص التسمية، وضع سجل وطني للعنوان. un fichier national d adresse، استعمال تكنولوجيا الإعلام

والاتصال في تسيير المدن والفضاءات الأهلة باستعمال نظام شامل لتحديد الموقع GPS. (2)

- متابعة انجاز وتسيير المشاريع الاستثمارية المحلية ذات العلاقة بالخدمات العمومية ذات الطابع الاجتماعي علي غرار

فضاءات الراحة والترفيه وهياكل الشباب و الصحة مثل غابات الاستجمام وحدائق التسلية... الخ.

استحداث جملة من الخدمات الإلكترونية التي اختزلت الزمان والمكان سمحت للمواطن بالقيام بعدة اجراءات

ادارية داخل وخارج الوطن كالشباك الموحد الذي بدأ العمل به علي مستوى الجزائر العاصمة وفي نفس السياق كذلك و

بالتنسيق مع مختلف القطاعات من خلال وضع وتصميم أنظمة معلوماتية للبلديات مثل الميزانية الإلكترونية مع

استحداث الخلية العملية لمركز النداء 11-00 التي تقوم بمتابعة انشغالات المواطنين وتوصيلها إلى الجهات المعنية

لتسويتها ومتابعتها وذلك اختزالا للزمان والمكان بالنسبة للمواطن والإدارة علي السواء.(3) وفتح المصلحة الخاصة بجواز

السفر وبطاقة التعريف البيومتريين علي مستوى البلديات.

المطلب الثاني : أسس عصنة المرافق المحلية الإدارية :

ما يجدر التذكير إليه هو أن المصالح الإدارية ذات العلاقة المباشرة بالجمهور، لاسيما تلك التي تعرف إقبالا كثيفا

كشبابيك الحالة المدنية والتنظيم العام وبعض المصالح العمومية المحلية وما تقدمه من خدمات دائمة يفرض علي

الجماعات المحلية تأهيلها بجميع التجهيزات المادية والبشرية بتزويد الفضاءات المخصصة للجمهور بها بأجهزة لتنظيم

ترتيب المرور أمام الشبابيك (نظام وريقات مرقمة مع شاشة مضيئة تشير لترتيب الدور في المرور) ، وفرض الشارات

التعريفية للأعوان العموميين علي مستوى هذه المصالح لتمكين المرتفقين من الاستعانة بهم وتوجيههم .

ولتجسيد هذا المسعى شرعت الجماعات المحلية بالوقوف علي تحسين ظروف استقبال وتوجيه وإعلام المواطنين

داخل الإدارة المحلية من خلال دعم وتأطير هذه مصالح بالعنصر البشري خاصة توظيف اطارات وأعوان مؤهلين

باعتبار علاقتها مباشرة بالمواطن وتحسين مستواهم عن طريق فتح دورات تكوينية لهم تتمحور في الأساس علي كفاءات

الاتصال وأبجديات الإدارة وتطوير كفاءتهم لأجل تحسين نوعية الخدمة حيث باشرت وزارة الداخلية والجماعات المحلية

1المرسوم الرئاسي رقم 01-14 المؤرخ في 05/01/2014 المتضمن المحدد لكيفيات تسمية الأماكن والمباني والمؤسسات العمومية الجديدة الرسمية

العدد:01 بتاريخ 08/01/2014.

2التعليمية الوزارية رقم 016 المؤرخة في:27/01/2015 للسيد وزير الداخلية والجماعات المحلية المحددة لكيفيات العملية لوضع حيز التنفيذ عملية

التسمية وإعادة التسمية للشوارع والمباني والأماكن العمومية والتعليمية رقم 01 المؤرخة في:06/08/2015 الصادرة عن مصالح الوزير الأول المتضمنة

الإجراءات الجديدة لوضع حيز التنفيذ الأحكام المتعلقة بمنح حق الامتياز علي العقارات التابعة للأماكن الخاصة للدولة الموجهة لإنجاز المشاريع الإستثمارية

³ المنشور الوزاري رقم 2102 المؤرخ في 14/11/2012 للسيد وزير الدولة،وزير الداخلية والجماعات المحلية المتعلق بتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن

وإعادة تأهيل المرافق العمومية

ببرمجة دورات تكوينية متخصصة وأخرى شاملة خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2017 بتكوين رؤساء البلديات والأمناء العاميين ل: 1541 بلدية ومستخدمو الجماعات الإقليمية .

و لتمكين المواطنين من طرح مشاكلهم ومتابعتها من قبل المعنيين و الرد عليها (1) تم مسك سجل للشكاوي بمكاتب الإستقبال بالمصالح ذات العلاقة المباشرة بالجمهور مع تهيئة و توفير هياكل ملائمة تتوفر على جميع المرافق الضرورية لضمان الاستقبال الحسن للمرتفقين وتزويدها بإمكانيات مادية أهمها شبكة إنترنت عالية التدفق قادرة على نقل البيانات بشكل متبادل بين المصالح الإدارية و المواطن الشبكا الإلكترونية الذي يعمل به حاليا علي مستوى الجزائر العاصمة كمرحلة تجريبية لتعمم فيما بعد علي باقي بلديات الوطن كل هذا سيساهم و بشكل كبير في دعم و توسيع صلاحيات أعوان الإدارة و كذا المتعاملين الاقتصاديين و يضمن رقابة صارمة على سلوك الأعوان و على نوعية الإستقبال المخصص للمرتفقين.

المبحث الثاني : الدور الإقتصادي للجماعات المحلية واليات تفعيله.

تعتبر الممتلكات العقارية والمنقولة للجماعات المحلية من أهم الموارد و المداخل التي تعتمد عليها عند بناء ميزانيتها الأولية و في جلب الثروة عند استغلالها ، كما تعتبر من الوسائل الضرورية التي تعكس نوعية الخدمة العمومية المحلية لذلك حرص المشرع الجزائري علي افرادها بقانون للجباية المحلية يجعلها قادرة علي تامين هذه الممتلكات و تؤهلها لخلق موارد المالية تمكنها من لعب دورها الإقتصادي وهو ما سنتطرق إليه في المطلب الأول ثم نعرض علي تلك اليات التي رصدها المشرع الجزائري لتفعيل وتنشيط هذا الدور من خلال المطالب الثاني.

المطلب الأول : الدور الإقتصادي للجماعات المحلية وتنشيط الإستثمار المحلي:

يعتبر الدور الإقتصادي للجماعات المحلية غير متناسب مع ما تصبو اليه سياسة المنتهجة من طرف السلطات العمومية جعلها قاصرة في تقديم الخدمة العمومية ذات نوعية لأسبب عدة أهمها :

- ندرة الأوعية العقارية و التزايد المستمر في احتياجات المواطن للتجزئات و الإستثمارات و التجهيزات.
- التسير اللاعقلاني للإحتياجات العقارية في مجال التنظيم و التسير العقاريين.
- ضعف تحكم الجماعات المحلية في أملاكها جعل من هذه الأخيرة في تراجع و نقصان محسوسين.
- تراكم المهام و تداخل الصلاحيات بين الجماعات المحلية و بعض القطاعات أثار علي حسن تسيرها لبعض المرافق المحلية * تسير المطاعم ، النقل ، مرافق الثقافية ، المرافق الاجتماعية ... الخ*.

ولتدارك هذه النقائص و الصعوبات بادرت السلطات العمومية بسن عدة تدابير تسمح بتنشيط الإستثمار المحلي 2 في مجال أملاكها المنتجة للمداخل سواء العقارية أو المنقولة ذات القيمة المضافة التي تعود بالفائدة علي ميزانيتها المحلية وذلك من خلال منحها الحرية في تقييم ممتلكاتها بالبلجوة اي ذوي الخبرة و الاختصاص بهدف تحسين مردوديتها و

1- المنشور الوزاري رقم 2102 مرجع سابق و التعليمات الوزارية رقم 1477 ، 1478 و 1599 الصادرة عن السيد وزير الداخلية و الجماعات المحلية.

2- انظر المواد 04-03 و 5 من القانون رقم: 09/16 المؤرخ في: 03/08/2016 المتعلق بالاستثمار الجديدة الرسمية العدد: 46 بتاريخ: 03/08/2016 ، و التعليمات رقم 01 المؤرخة في: 06/08/2015 الصادرة عن مصالح الوزير الأول المتضمنة الإجراءات الجديدة لوضع حيز التنفيذ الأحكام المتعلقة بمنح حق الامتياز علي العقارات التابعة للأموال الخاصة للدولة الموجهة لإنجاز المشاريع الإستثمارية.

كذا تثنمن اقاليمها بضبطها للنشاطات الاقتصادية الممارسة وتثنمن الحقوق و الأتاوى التي تعود لفائدته. (1) كما يحق لها وفق قانون الصفقات العمومية اللجوء الى الشراكة وتفويض هذه المرافق العمومية للخواص او المؤسسات العمومية الأخرى من خلال عقد برامج واتفاقيات تفويض في تسييرها تعود عليها ببعض الايرادات تمكثها من تمويل ميزانيتها حسب الأشكال التالية: الإمتياز، الإيجار، الوكالة، الوكالة المحفزة، التسيير مع تحديد السلطة المفوضة للتعريفات التي يدفعها مستعملو المرافق العامة المحلية.

كما جاء مشروع قانون الجماعات المحلية بعدة تدابير تهدف إلى تفعيل منافسة محلية بن الجماعات المحلية حول جلب الإستثمار علي نطاقها من خلال وضع تحفيزات للسلطة المحلية وجعلها تفكر في انشاء جيوب عقارية جديدة أو إضافة جيوب للأوعية العقارية التي تنجز عليها حظائر صناعية ومناطق نشاط جديدة وحثها علي الحفاظ علي الأملاك العقارية التابعة للأملاك الخاصة للدولة تخوفا من منحها بطريقة لا تخدم الإستثمار المحلي ولا الوطني.

المطلب الثاني : أليات تفعيل الدور الإقتصادي للجماعات المحلية.

تشكل الموارد الجبائية التي تتحصل عليها الجماعات المحلية من ضرائب ورسوم متنوعة بالإضافة إلى الأتاوى والتعريفات التي تفرضها عند استغلال أملاكها العقارية والمنقولة المنتجة للمداخيل والبرامج المنجزة من خلال المخططات البلدية للتنمية الممولة عي حساب ميزانية الدولة وسائل دفع للجلة التنموية ولتنشيط الإستثمار المحليين².

أ- الجباية المحلية :

تشكل الموارد الجبائية أساس الموارد المحلية رغم أنها غير مستقرة و تعرف تقلبات تعود إلى طبيعة المحيط الإقتصادي للبلاد ، تتمثل هذه الموارد من ضرائب ورسوم متنوعة تنفرد بها أو تشارك مع الدولة أو الصندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية³ وأتاوى مستحقة تلقاها الجماعات المحلية بعنوان ناتج حقوق الطرق بمناسبة اصدار رخص البناء وإصلاح المباني علي طول الطرق الحضرية وحقوق الأماكن و لتوقف في القاعات والمعارض والأسواق⁴.

و لإيجاد التوازن بين الالتزامات المفروضة علي الجماعات المحلية و منحها الاستقلالية في خلق الثروة تم اثناء التشريع المتعلق بالجماعات المحلية من خلال منحها سلطات وصلاحيات أكبر تمكثها من تأسيس وخلق أوعية جبائية حتى لا تنفرد السلطة المركزية بتحصيل وتوزيع الموارد الجبائية و كذا إعادة النظر في النصوص الجباية لاسيما تلك المتعلقة بالضرائب والرسوم غير المباشرة التي تعود كلية او بجزء أكبر الي ميزانية البلدية أو الولاية من خلال قوانين المالية للسنوات 2018/2017/2016 بفرض رسوم اضافية او تثنمنها لفائدة الجماعات المحلية مع تكييف اليات تحصيلها خاصة تحيين محتوى المدونة التعليمية ألوزارية C1.W1 المتعلقة بالعمليات المالية للبلديات والولاية والملاحق

1 مداخلة للسيد معالي وزير الداخلية و الجماعات محلية و الهيئة العمرانية حول اللامركزية خلال اجتماع الحكومة في 2017/12/13 محور اعادة تثنمن الممتلكات المحلية

2 ا. عمار عوادي- علاقة التنمية الادارية بالتنمية أقتصادية - مجلة ادارة- مركز التوثيق والبحوث الادارية الجزائر سنة 1996 ص:24.

3 أزيرمي نعيمة ، سنوسي بن عومر - الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات : مقال منشور بالمجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية الجزء الثامن لسنة 2016 ص: 215

4 د شايب باشا كريمة مكونات جباية البلدية وهيمنتها في تمويل ميزانيتها مقال منشور بمجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية بالمركز الجامعي تسمسملت العدد 5 صجوان 2018 ص 198 وما يليها.

المحاسباتية الخاصة بتنفيذ الميزانية التي لازال العمل بها منذ 1968/06/01¹. حيث تضمننا جباية قليلة بنسب ضعيفة وذلك ما يمثل الجدول التالي من فسيفساء الضرائب والرسوم التي توضح مدى مساهمة الجباية المحلية في المداخل²:

النسبة المئوية. I	الضريبة أو الرسم II.
58	TAP الرسم علي النشاط المهني III.
5	IV. TVA الرسم علي القيمة المضافة
1	V. TEOM
2	VI. TFU
1	VII. IRG Foncier
3	VIII. ضرائب ورسوم اخرى

ب- المخططات البلدية للتنمية الممولة علي حساب ميزانية الدولة:

تعتبر المخططات التنمية البلدية تجسيدا للامركزية علي المستوي المحلي وهي من أهم صلاحيات المجلس الشعبي البلدي فهو من يعدها بناء علي انشغالات المواطن كما يسهر علي تنفيذها فهي تشمل التطهير ، الصحة ، التزيد بالمياه الصالحة للشرب ظن النظافة ، البيئة التهيئة الحضريه ، الثقافة.....، وقد بينت النصوص القانونية³ شروط تبليغ وتسيير الإعتمادات المخصصة من طرف الدولة للمخططات البلدية للتنمية شروط تنفيذ العمليات المسجلة بعنوان المخططات البلدية للتنمية وطبيعة العمليات المسجلة بعنوان هذه البرامج وكذا تحديد دور المتدخلين في تنفيذ هذه البرامج. كليات توزيع الإعتمادات السنوية علي الولايات.

الأولويات التي ينبغي تمويلها عبر هذه البرامج خاصة مشاريع مشاريع التطهير فك العزلة مياه الصالحة للشرب⁴ والجدول التالي يوضح تطور الإعتمادات المالية الممولة علي حساب ميزانية الدولة بعنوان المخططات البلدية للتنمية للفترة ما بين 2000 - 2017⁵:

الإعتمادات المخصصة	المخططات البلدية للتنمية الخماسية
175 مليار دينار	الخماسي 2000-2004
437 مليار دينار	الخماسي 2005-2009
434 مليار دينار	الخماسي 2010-2014

¹ مشروع تحيين وتعديل التعليمه رقم : 01 C و المتعلقة بالعمليات المالية للبلديات والملاحق المحاسباتية الخاصة بتنفيذ الميزانية الصادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية - مديرية الميزانيات المحلية رقم: 79 بتاريخ: 2018/1401.

² مجلة الداخلية مجلة دورية تصدر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية العدد 0 فبراير 2018 ص 86.

³ المرسوم رقم 136/73 المؤرخ في 09/08/1973 شروط تسيير وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية والتعليمه الوزارية المشتركة المؤرخة في 03/12/1975

⁴ المرسوم التنفيذي رقم 227/98 المؤرخ في 13/07/1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز. القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21/02/2013 المحدد لمعايير تخصيص موارد الميزانية للمشاريع أو البرامج المقترحة بعنوان المخططات البلدية للتنمية.

⁵ مجلة الداخلية مجلة دورية تصدر عن وزارة الداخلية مرجع سابق ص 79

100 مليار دينار	سنة 2015	الخماسي 2015-2019
36 مليار دينار	سنة 2016	
70 مليار دينار	سنة 2017	
100 مليار دينار	سنة 2018	
1352.4 مليار دينار	المجموع الإجمالي للفترة: 2018-2000	

ج- تميم الأملك المنتجة للمداخيل :

يمثل كل من ارتباط و جوارية الجماعات المحلية بالمواطن والمتعاملين الإقتصاديين المحور الرئيسي لنجاح السياسة الوطنية لإعادة تنشيط الإستثمارات من خلال تحرير المبادرات المحلية لتتمين ومضاعفة إمكانياتها وثرواتها ولتفعيل ذلك نجد أن الوكالات العقارية هي الأداة الرئيسة في بعث الإستثمار من حيث استغلال العقار الموجود خارج المحيط الحضري أو الوكالة العقارية لإنشاء مناطق نشاط

كما أن تحيين موارد الأملك العقارية والمنقولة المتجة للمداخيل يتطلب مراجعة طرق وشروط استغلالها من حيث التحكم في الأملك من خلال احصاءها وحصرها بإعداد سجل الأملك العقارية يتضمن الوضعية القانونية لهذه الأملك مع مسك سجل جرد الأملك المنقولة مهما كن مصدر التمويل وطبيعته. أما من حيث المداخيل التي تترتب عن استغلال هذه الأملك نجدها تتمثل في ايجار المباني ذات الإستخدام السكني و اعداد عقود ايجار تحدد حقوق والتزامات كل طرف مع ضرورة اللجوء إلي مبدأ المزايدة التي تخضع لقواعد محددة تسمح بمضاعفة العروض.¹

¹ مذكرة رقم: 96 مؤرخة في 2016/03/10 تتعلق بتتمين أملك الجماعات المحلية صادرة عن وزير الداخلية والجماعات المحلية.

خاتمة

إن ما تواجهه الجماعات المحلية من صعوبات وتعقيدات لا تساعدنا في تقديم خدمات نوعية وبالتالي تحد من استقلاليتها في اتخاذ قرارات هامة ذات الصلة بمهامها وتؤثر بذلك على التنمية المحلية كونها تجد نفسها في الغالب مضطرة لإستشارة و أخذ الموافقة من الجهات المركزية في جميع أعمالها حتى وان اكتست هذه الأعمال طابع استعجالي أو أولوية هذا من الجانب العملي.

و بالمقابل ومع كل الوسائل المادية والبشرية التي رصدتها السلطات العمومية لفائدة الجماعات المحلية لتلعب دورها السياسي والاقتصادي من خلال التكفل بانشغالات المواطن من جهة ومن جهة أخرى جعلها نقطة انطلاق لمشاريع تنموية هامة إلا أنها أهملت المورد المالي الذي ها لتمكينها من خلاله تقديم خدمة عمومية نوعية وثبتت به نجاعتها وقدرتها على تسير الشأن العام ، مما جعلها رهينة السلطة المركزية وتعتمد كلية على إعانات وقروض الدولة مما خلق عدة نتائج سلبية في تسييرها واستمرارها. ولتدارك هذه النقائص نقترح التوصيات التالية:

- الإسراع في إصدار النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالجماعات الإقليمية وتحديد صلاحياتها في مجال تحسين الخدمة العمومية.
- فرض رقابة بصفة دورية على أداء الخدمة العمومية سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل .
- ضرورة تكوين وتحسين مستوى أوان الجماعات المحلية وانتقاء الكفاءة والسلوك الحسن للتكفل بانشغال المواطن.
- تشجيع المبادرات المحلية التي تساعد على خلق جباية محلية تستطيع من خلالها الجماعات الحلية تغطية الخدمة العمومية وتقديمها على أحسن وجه.

المراجع

كتب ومصادر :

- اد. عمار عوابدى- علاقة التنمية الادارية بالتنمية الاقتصادية - مجلة ادارة- مركز التوثيق والبحوث الادارية الجزائر سنة 1996.
- ازيرمي نعيمة ، سنوسي بن عومر - الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات : مقال منشور بالمجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية الجزء الثامن لسنة 2016 .
- د شايب باشا كريمة مكونات جباية البلدية وهيمنتها في تمويل ميزانيتها مقال منشور بمجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية بالمركز الجامعي تسمسيلت العدد 5 صجوان 2018 .
- مجلة الداخلية مجلة دورية تصدر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية العدد 0 فبراير 2018.
- نصوص تشريعية وتنظيمية:
- المرسوم الرئاسي رقم 01-14 المؤرخ في 05/01/2014 المتضمن المحدد لكيفيات تسمية الأماكن والمباني والمؤسسات العمومية الجديدة الرسمية العدد:01 بتاريخ:08/01/2012.
- القانون رقم 09/16 المؤرخ في:03/08/2016 المتعلق بالإستثمار.الجريدة الرسمية العدد: 46 بتاريخ:03/08/2016.
- المرسوم رقم 136/73 المؤرخ في 09/08/1973 شروط تسيير وتنفيذ المخططات البلدية للتنمية والتعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 03/12/1975
- المرسوم التنفيذي رقم 227/98 المؤرخ في 13/07/1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز. القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 21/02/2013 المحدد لمعايير تخصيص موارد الميزانية للمشاريع أو البرامج المقترحة بعنوان المخططات البلدية للتنمية
- المنشور الوزاري رقم 2102 المؤرخ في 14 نوفمبر 2012 للسيد وزير الداخلية و الجماعات المحلية، المتعلق بتحسين العلاقة بين الإدارة و المواطن وإعادة تأهيل المرافق العمومية الإدارية.
- التعليمة الوزارية رقم 1599 المؤرخة في 25 ماي 2011 للسيد وزير الداخلية و الجماعات المحلية، المتعلقة بتخفيف الملفات الإدارية والإجراءات وتحسين الخدمات الصادرة عن الإدارات المحلية.
- التعليمة الوزارية رقم 1477 المؤرخة في 30 سبتمبر 2013 للسيد وزير الدولة ،وزير الداخلية و الجماعات المحلية، المتعلقة بإنشاء لجنة ولائية مكلفة بإعادة تأهيل المرافق العمومية الإدارية المحلية التابعة للقطاع.
- التعليمة الوزارية رقم 016 المؤرخة في:27/01/2015 للسيد وزير الداخلية و الجماعات المحلية المحددة للكيفيات العملية لوضع حيز التنفيذ عملية التسمية وإعادة التسمية للشوارع والمباني والأماكن العمومية.
- التعليمة رقم 01 المؤرخة في:06/08/2015 الصادرة عن مصالح الوزير الأول المتضمنة الإجراءات الجديدة لوضع حيز التنفيذ الأحكام المتعلقة بمنح حق الامتياز علي العقارات التابعة للأماكن الخاصة للدولة الموجهة لإنجاز المشاريع الإستثمارية.
- مذكرة رقم 96 مؤرخة في 10/03/2016 تتعلق بتثمين أملاك الجماعات المحلية صادرة عن وزير الداخلية و الجماعات المحلية .

مدخلات ومشاريع نصوص تنظيمية:

- مداخلة للسيد معالي وزير الداخلية و الجماعات محلية والتهيئة العمرانية حول اللامركزية خلال اجتماع الحكومة في : 2017/12/13 محور اعادة تميم الممتلكات المحلية .
- مشروع تحيين وتعديل التعليم رقم : C 01 و المتعلقة بالعمليات المالية للبلديات والملاحق المحاسبية الخاصة بتنفيذ الميزانية الصادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية - مديرية الميزانيات المحلية رقم: 79 بتاريخ: 2018/1401.